١٦٠
ح

(حاشية على كتاب في المنطق) ، لم يذكر المؤلف. كتبت في القرن الرابع عشر الهجري تقديرا.

١٦ ق ٢٣ س ٥ر١٧×٢٥ سم

٣٨٠٩ ز نسخة وسط، خطها معتاد ، كلمة (قوله) بالحمرة الخفيفة بأولها واثنائها واخرها نقص.

١- المنطق أ- تاريخ النسخ.

Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. ٣٨٠٩ ز الرقم Date. .... التاريخ

ماهو سؤال عن تمام الحقيقة فان اقتصر في السؤال
على ذكر امر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة
به فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور امرا شخصيا
او الحد التام ان كان المذكور حقيقة كلية وان جمع
في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية
المشتركة بين تلك الامور ثم ان تلك الامور ان كانت
متفقة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المتفقة
المتحدة في تلك الامور فيقع النوع ايض في الجواب فان
كانت مختلفة الحقائق كان المسئول عنه تمام الحقيقة
المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة وقد عرفت ان
تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس
فيقع الجنس في الجواب فالجنس لابد فيه ان يقع جوابا
عن الماهية وعن بعض الحقائق المخالفة لها المشاركة
اياها في ذلك الجنس فان كان مع ذلك جوابا عن الماهية
وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك
الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا
للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الماهية
الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما
يشاركها في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا
عن السؤال بالانسان والحجر ولا يقع جوابا عن السؤال
بالانسان والشجر والفرس مثلا فوع لماهية
هي المقول في جواب ماهو فلا يكون الا كليا لا جنسيا ذاتيا
لما تحته لا عرضيا فالشخص والصنف كالرومي مثلا

خارجان عنها فالنوع الاضافي دائما يكون اما نوعا
حقيقيا مندرجا تحت جنس الاخر كالانسان تحت
الحيوان واما جنسا مندرجا تحت جنس اخر كالحيوان
تحت جسم نامي ففي الاول يتصادق النوع الحقيقي والنوع
والاضافي وفي الثاني يوجد الاضافي بدون الحقيقي ويجوز
ايض تحقق الحقيقي بدون الاضافي فيما اذا كان النوع بسيطا
لا جزء له حتى يكون له جنسا وقد مثل بالنقطة وفيه مناقشة
ستجئ وبالجملة فالنسبة بينهما هي العموم من وجه
والنقطة النقطة طرف الخط والخط طرف
السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في
العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة
غير منقسم في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا يقبل
القسمة اصلا واذا لم يقبل القسمة اصلا لم يكن لها جزء
فلا يكون لها جنس وفيه نظر فان هذا يدل على انه لا جزء
لها في الخارج والجنس ليس جزء خارجا بل هو من الاجزاء
العقلية فجاز ان يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس
لها وان لم يكن لها جزء في الخارج منصاعدة بان
يكون الترقي من خاص الى عام وذلك لان جنس
الجنس يكون اعم من الجنس وهكذا الى جنس لا جنس
فوقه وهو العالي وجنس الاجناس كالجوهر
متنازلة بان يكون التنزل من عام الى خاص
وذلك لان النوع يكون اخص من النوع وهكذا

الى

الى ان ينتهي الى نوع لا نوع له تحته وهو السافل ونوع
الانواع كالانسان ومابينهما اي ما بين العالي
والسافل في سلسلتي الانواع والاجناس تسمى
متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس
متوسطة ومابين النوع العالي والنوع السافل انواع
متوسطة هذا ان رجع الضمير الى مجرد العالي والسافل
وان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين
صريحا كان المعنى ان ما بين جنس العالي والنوع السافل
متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالي
او نوع متوسط فقط كالجنس السافل او جنس
متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي ثم اعلم
ان المص لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد اما لان
الكلام فيما يترتب والمفرد ليس داخلا في سلسلة
الترتيب واما لعدم تيقن وجوده اي شئ اعلم
ان كلمة اي موضوعة ليطلب بها ما يميز الشئ عما
يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا ابصرت
شيئا من بعيد وتيقنت انه حيوان لكن ترددت في
انه هل هو انسان او فرس او غيرهما تقول اي
حيوان هذا فيجاب بما يخصه ويميزه عن مشاركاته
في الحيوانية اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا
الانسان اي شئ هو في ذاته كان المطلوب
ذاتيا من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في
الشيئية فيصح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما
يصح ان يجاب بانه ناطق فيلزم صحة وقوع الحد

في جواب اى شيء وايض يلزم ان لايكون تعريف الفصل
مانعا لصدقه على الحد وهذا ما استشكله الامام
الرازى في هذا المقام واجاب صاحب المحاكمات بان
معنى اي وان كان بحسب اللغة لطلب المميز مطلقا
لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميزله
اى لايكون مقولا في جواب ماهو وبهذا انخرج الحد
والجنس ايض وللمحقق الطوسى هنا مسلك آخر
ادق وانفى وهو انا لانسئل عن الفصل الابعد
ان نعلم ان للشيء جنسا بناء على انما لاجنس له
لافصل له واذا علمنا الشيء بالجنس فيطلب ما
يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس فنقول الانسان
اى حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لاغير
فكلمة الشيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم
الذى يطلب ما يميز الشيء عن مشاركاته في ذلك الجنس
وح فيندفع الاشكال بحذافيره قوله فقريب كا
لناطق بالنسبة الى الانسان حيث ميزه عن المشاركات
في جنسه القريب وهو الحيوان قوله فبعيد كالحساس
بالنسبة الى الانسان حيث ميزه عن المشاركات في جنسه
البعيد وهو الجسم النامى قوله واذا نسب الى ما
يميزه الخ الفصل له نسبة الى الماهية التى هو فصل
مميز لها ونسبة الى الجنس الذى يميز الماهية عنه
من بين افراده فهو باعتبار الاول يسمى مقوما
لانه جزء الماهية ومحصل لها وباعتبار الثانى

مقسما

مقسما لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجودا يحصل قسما
وعدما يحصل قسما آخر كما ترى في تقسيم الحيوان الى
الحيوان الناطق والحيوان غير الناطق قوله والمقوم
للعالى اللام للاستغراق اى كل فصل مقوم للعالى
فهو فصل مقوم للسافل لأن المقوم العالى جزء للعالى
والعالى جزء للسافل وجزء الجزء جزء فمقوم العالى جزء
للسافل ثم انه يميز السافل عن كل ما يميز العالى عنه
فيكون جزءا مميزا له وهو معنى المقوم وليعلم ان المراد
بالعالى هاهنا كل جنس او نوع يكون فوق آخر سواء كان
فوقه آخر اولم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس او نوع
يكون تحته آخر سواء كان تحته آخر اولم يكن حتى ان الجنس
المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته وسافل بالنسبة الى
ما فوقه قوله ولا عكس أى كليا بمعنى انه ليس كل
مقوم للسافل مقوم للعالى فأن الناطق مقوم للسافل
الذى هو الانسان وليس مقوما للعالى الذى هو الحيوان
والمقسم بالعكس اى كل فصل مقسم للسافل مقسم للعالى
ولا عكس اى كليا اما الاول فلأن السافل قسم من
العالى فكل فصل حصل للسافل قسما فقد حصل للعالى
قسما لان قسم القسم قسم واما الثانى فلان الحساس مثلا
مقسم للعالى الذى هو الجسم النامى وليس مقسما للسافل
الذى هو الحيوان قوله وهو الخارج اى الكلى الخارج
فأن المقسم معتبر في جميع مفهومات الاقسام واعلم
ان الخاصة تنقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد

ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان والى غير شاملة
لجميع افراده كالكاتب بالفعل للانسان قوله حقيقة
واحدة نوعية اوجنسية فالاول خاصة للنوع والثانى
خاصة للجنس فالماشى خاصة للحيوان وعرض عام
للانسان فافهم قوله وعلى غيرها كالماشى يقال
على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقائق الحيوانية
قوله وكل منهما اى كل من الخاصة والعرض العام
وبالجملة الكلى الذى هو عرضى لافراده اما لازم واما
مفارق اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه
اولا فالاول هو الاول والثانى هو الثانى ثم اللازم
ينقسم بقسمين احدهما انه اى لازم الشيء اما لازم له
بالنظر الى نفس ماهيته مع قطع النظر عن خصوص وجوده
فى الخارج او فى الذهن وذلك بان يكون هذا الشيء بحيث
كلما تحقق فى الذهن او فى الخارج كان هذا اللازم ثابتا
له واما لازم له بالنظر الى وجوده اى الى خصوص وجوده
الخارجى او الذهنى فهذا القسم بالحقيقة قسمان
فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة لازم الماهية
كزوجية الاربع ولازم الوجود الخارجى كاحراق النار
ولازم الوجود الذهنى ككون حقيقة الانسان
كلية وهذا القسم يسمى معقولا ثانيا ايض والثانى
ان اللازم اما بين او غير بين والبين له معنيان لحكم
احدهما اللازم الذى يلزم تصوره من تصور الملزوم
كما يلزم تصور البصر من تصور العمى وهذا يقال له

العمى

مثل الضرورة او الدوام او الامكان او الامتناع او غير
ذلك فتلك الكيفية الواقعة فى نفس الامر تسمى مادة
القضية ثم قد يصرح فى القضية بان تلك النسبة مكيفة
بكيفية كذا فالقضية ح تسمى موجهة وقد لا يصرح
بذلك فتسمى القضية مطلقة فاللفظ الدال عليها فى القضية
الملفوظة والصورة العقلية الدال عليها فى القضية
المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة المادة
صدقت القضية كقولنا الانسان حيوان بالضرورة والا
كذبت كقولنا كل انسان حجر بالضرورة قوله فان كان الحكم
فيها بضرورة النسبة اى قد تكون الحكم فى القضية الموجهة
بان النسبة الثبوتية او السلبية ضرورية اى ممتنعة ا
الانفكاك عن الموضوع على احد اربعة اوجه الاول انها
ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودا نحو كل انسان
حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة
وتسمى القضية ح ضرورية لاشتمالها على الضرورة وعدم
تقييد الضرورة بالوصف والوقت الثانى انها ضرورية
ما دام الوصف العنوانى ثابتا للذات الموضوع نحو كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا ولا شيء منه
بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فتسمى ح مشروطة
عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنوانى وتكون
هذه القضية أعم من المشروطة الخاصة كما سيجيء الثالث
انها ضرورية فى وقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرور
وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من

فان كان الحكم
فيها بضرورة
النسبة ما دام
ذات الموضوع
فضرورية
مطلقة او ما دام
وصفه فمشروطة
عامة او فى وقت
معين فوقتية
مطلقة او غير معين
فمنتشرة مطلقة
او بدوامها ما دام
الذات

5

فدائمة مطلقة
او ما دام الوصف
فعرفية عامة او
بفعليتها فمطلقة
عامة

القمر منخسف بالضرورة وقت التربيع فتسمى وقتية
مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد القضية
باللادوام الرابع الضرورية فى وقت من الاوقات كقولنا
كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما ولا شيء منه بمتنفس
بالضرورة وقتا ما فتسمى ح منتشرة مطلقة لكون وقت
الضرورة فيها منتشرا اى غير معين وعدم تقييد القضية باللادوام
باللادوام فدائمة مطلقة والفرق بين الضرورة والدوام
ان الضرورة هى استحالة انفكاك شيء عن شيء وان الدوام عدم انفكاكه
عنه وان لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك ثم الدوام اعنى
عدم انفكاك النسبة الايجابية او السلبية عن الموضوع
اما ذاتى او وصفى فان كان الحكم فى الموجهة بالدوام الذاتى
اى بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع
موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة
لعدم تقييد الدوام بالوصف العنوانى وان كان الحكم بالدوام
الوصفى اى بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع ما دام
وصف العنوانى ثابتا لتلك الذات سميت عرفية لان اهل
العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجبة ايضا
عند الاطلاق فاذا قيل كل كاتب متحرك الاصابع فهموا ان ذلك
الحكم ثابت ما دام كاتبا وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة
التى سيجيء ذكرها او بفعليتها اى بتحقق النسبة فالمطلقة
العامة هى التى حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل اى فى
احد الازمنة الثلاثة وتسميتها بالمطلقة لان هذا هو
المفهوم من القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة

او الدوام

او بعدم ضرورة
خلافها فالممكنة
العامة فهذه
بسائط وقد
تقيد العامتان
والوقتيتان
المطلقتان
باللادوام الذاتى

او الدوام او غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها
اعم من الوجودية اللادائمة او اللاضرورية على ما
يجيء قوله او بعدم ضرورة الاخره اى اذا حكم فى القضية
المذكورة بان خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا
نحو قولنا زيد كاتب بالامكان العام يعنى ان الكتابة غير
مستحيلة له يعنى ان سلبها ليس ضروريا سميت القضية
ح ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة وعامة
لكونها اعم من الممكنة الخاصة قوله فهذه بسائط اى
القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط
اعلم ان القضية الموجهة اما بسيطة وهى ما يكون
حقيقتها اما ايجابا فقط او سلبا فقط كما مر من الموجهات
الثمانية واما مركبة وهى التى يكون حقيقتها مركبة من
ايجاب وسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثانى فيها مذكورا
بعبارة مستقلة سوا كان فى اللفظ تركيب كقولنا كل
انسان ضاحك بالفعل لا دائما فقولنا لا دائما اشارة
الى حكم سلبى اى لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل او لم
يكن فى اللفظ تركيب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص
فانه فى المعنى قضيتان ممكنتان عامتان اى كل انسان
كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
العام والعبرة بالايجاب والسلب بالجزء الاول الذى هو
اصل القضية واعلم ايضا ان القضية المركبة انما تحصل
بتقييد القضية البسيطة بقيد مثل اللادوام واللاضرورة
قوله العامتان اى المشروطة العامة والعرفية العامة
قوله والوقتيتان اى الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة

باللادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى

باللادوام الذاتي ومعنى اللادوام الذاتي ان هذه النسبة
المذكورة في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع
موجودة فيكون نقيضها واقعة البتة في زمن من الازمنة
فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف
فافهم قوله المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة
المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك
الاصابع بالفعل قوله العرفية الخاصة هي العرفية العامة
المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا بالدوام لا شيء من الكاتب
بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع
بالفعل قوله والوقتية والمنتشرة لما قيد الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي حذف من اسمها لفظ
الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة فالوقتية هي
الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل قمر منخسف
بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف
بالفعل والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام
الذاتي نحو قولنا لا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة
وقتا ما لا دائما اي كل انسان متنفس بالفعل قوله باللاضرورة
الذاتية معنى اللاضرورة الذاتية ان هذه النسبة المذكورة
في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة
فيكون هذا حكما بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة
الطرف المقابل كما مر فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة
مخالفة للاصل في الكيف قوله الوجودية اللاضرورية لان معنى
المطلقة العامة هي فعلية النسبة ووجودها في وقت من الاوقات
ولاشتمالها على اللاضرورية فالوجودية اللاضرورية هي المطلقة
العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل
لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهي
مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احداهما موجبة والاخرى

سالبة او باللادوام الذاتي انما قيد اللادوام بالذاتي
لان تقييد العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة
تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم
يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفي لكن هذا
التركيب غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد هذه
القضايا الاربع باللادوام الذاتي كذلك يصح تقييدها باللاضرورة
الذاتية وكذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من
تلك الجملة باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة
من ملاحظة كل من تلك القضايا الاربع مع كل من تلك القيود
الاربعة ستة عشر ثلاثة منها غير صحيحة واربعة صحيحة
معتبرة والتسعة الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم ايضا
انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة
الذاتيين كذلك يمكن تقييدها باللادوام واللاضرورة
الوصفيين وهذان ايضا من الاحتمالات الصحيحة الغير
المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية
يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذلك باللادوام الذاتي
والوصفي لكن هذه الاحتمالات الثلاثة ايضا غير معتبرة عندهم
وينبغي ان يعلم ان التركيب لا ينحصر فيما اشرنا اليه بل سيجيء
الاشارة الى بعض اخر ويمكن تركيبات كثيرة اخرى لم
يتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبيه بما ذكروه يتمكن
من استخراج اي قدر شاء قوله الوجودية اللادائمة
هي المطلقة العامة مقيدة باللادوام الذاتي نحو لا شيء
من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائما اي كل انسان
متنفس بالفعل مركبة من مطلقتين عامتين احداهما
موجبة والاخرى سالبة ايضا اي كما انه حكم في الممكنة
العامة بلا ضرورة الجانب المخالف فقد يحكم بلا ضرورة

جانب الموافق ايضا فتصير القضية مركبة من ممكنتين
عامتين ضرورة ان سلب الضرورة من الجانب المخالف
هي امكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق
هي امكان الطرف المقابل فتكون الحكم في القضية بامكان
الطرف الموافق وامكان طرف المقابل نحو كل انسان كاتب
بالامكان الخاص فان معناه كل انسان كاتب بالامكان
العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام
وهذه مركبات اي هذه القضايا السبع المذكورة وهي
المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية
والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة
الخاصة مخالفتي الكيفية اي في الايجاب والسلب
وقد مر بيان ذلك في معنى اللادوام واللاضرورة
واما الموافقة في الكمية اي الكلية والجزئية فلان
الموضوع في القضية المركبة امر واحد وقد حكم عليه
بحكمين مختلفين بالايجاب والسلب فان كان الحكم في
الجزء الاول على كل الافراد كان الحكم في الجزء الثاني ايضا على
كلها وان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني قوله لما
قيدتهما اي القضية التي قيدت بهما اي باللادوام
واللاضرورة يعني الاصل القضية قوله على تقدير اخرى
سواء كان النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين
فقولنا كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا متصلة موجبة
فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال نسبتين والسالبة
ما حكم فيها بسلب اتصالهما نحو ليس البتة كلما كانت
الشمس طالعة كان الليل موجودا ولذلك اللزومية
الموجبة ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة والسالبة
ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء لم يكن
هناك

هناك اتصال او كان لكن لا لعلاقة واما الاتفاقية
فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال او نفيه من غير ان
يكون ذلك مستندا الى العلاقة نحو كلما كان الانسان
ناطقا كان الحمار ناهقا او ليس كلما كان الانسان ناطقا
كان الفرس ناهقا قوله لعلاقة وهي امر بسببه يستصحب
المقدم التالي كعلية طلوع الشمس لوجود النهار
في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قوله بتنافي النسبتين
سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سالبتين او
مختلفتين فان كان الحكم فيها بالتنافي فيهما فهي منفصلة
موجبة وان كان بسلب التنافي فيهما فهي منفصلة سالبة
قوله وهي الحقيقية فالمنفصلة الحقيقية ما حكم
فيها بتنافي النسبتين في الصدق والكذب كقولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا او حكم فيها
بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما
بمتساويين والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم
فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما في الصدق فقط
نحو هذا الشيء اما ان يكون شجرا واما ان يكون حجرا
والمنفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بالتنافي في
النسبتين او لا تنافيهما في الكذب فقط نحو
اما ان يكون زيد في البحر او لم يغرق قوله صدقا
فقط اي لا في الكذب او مع قطع النظر عن الكذب

اوكذبا فقط فمانعة الخلو وكل منهما عناد ان كان [illegible] لذاتي الجزئين والا فاتفاقية ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية

حتى جاز ان يجتمع النسبتان في الكذب وان لا يجتمعا ن
ويقال للمعنى الاول مانعة الجمع بالمعنى الاخص
والثاني بالاعم قوله اوكذبا فقط اي لا في الصدق
او مع قطع النظر عن الصدق والاول مانعة
الخلو بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى الاعم قوله
لذاتي الجزئين اي ان كان المنافاة بين طرفين
اي المقدم والتالي لمنافاة ناشئة عن ذاتيهما
في اي مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية والفردية
لا من خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة
في انسان بان يكون اسود وغير كاتب او يكون كاتبا وغير
اسود فالمنافاة بين طرفي هذه المنفصلة واقعة
لا لذاتيهما بل بسبب خصوص مادة اذ قد يجتمع
السواد والكتابة في الصدق وفي الكذب في مادة اخرى
فهذه منفصلة حقيقية اتفاقية قوله ثم الحكم
الخ اي كما ان الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة
وشخصية وطبيعية كذلك الشرطية ايضا سواء
كانت متصلة او منفصلة تنقسم الى المحصورة
الكلية والجزئية والمهملة والشخصية ولا تعقل
الطبيعية ههنا قوله تقادير المقدم كقولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قوله فكلية
وسورها في المتصلة كلما ومهما ومتى وما في معناها
وفي المنفصلة الموجبة دائما وابدا ونحوهما هذا

او على بعضها مطلقا فجزئية او معين فشخصية والا فمهملة وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان اما حمليتان او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان

في الموجبة واما في السالبة مطلقا فسورها ليس
البتة قوله او على بعضها مطلقا اي بعض
غير معين كقولك قد يكون اذا كان الشيء حيوانا
كان انسانا قوله فجزئية وسورها في الموجبة
متصلة كانت او منفصلة قد يكون وفي السالبة
كذلك قد لا يكون قوله فشخصية كقولك ان
جئتني اليوم فاكرمك قوله والا اي وان لم يكن
الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضه بان
يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقا قوله
فمهملة نحو اذا كان شيء انسانا كان حيوانا
قوله في الاصل اي قبل دخول اداة الاتصال او
الانفصال عليهما قوله حمليتان كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيها وهما
الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان
قوله او متصلتان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم تكن
الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار
موجودا لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان
قوله او منفصلتان كقولنا كلما كان دائما اما
ان يكون العدد زوجا او فردا فدائما اما ان يكون
العدد منقسما بمتساويين او غير منقسم بهما
قوله او مختلفتان بان يكون احد الطرفين

الا انهما خرجنا بزيادة اداة الاتصال او الانفصال عن التمام

حملية والأخر متصلة او احدهما حملية والأخر منفصلة وبالعكس فالاقسام ستة وعليك باستخراج ما تركنا من الامثلة قوله عن التمام اى عن ان يصح السكوت عليهما ويحتملان الصدق والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة مركب تام خبرى يحتمل الصدق والكذب ولا نعنى بالقضية الا هذا فاذا ادخلت عليه اداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح ان يسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى ان تضم اليه قولك مثلا فالنهار موجود قوله اختلاف القضيتين قيد بالقضيتين اما لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل واما لان الكلام فى تناقض القضايا قوله بحيث يلزم الخ خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فلانهما قد تصدقان معا نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين قوله وبالعكس الخ اى ويلزم من كذب كل من القضيتين صدق الأخرى وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد تكذبان معا نحو لا شئ من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان فلا يتحقق التناقض بين الكليتين الخ فقد علمت ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما فى الكم الخ كما سيصرح المص به قوله ولابد من الاختلاف اى يشترط فى

فصل

التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس ولابد من الاختلاف فى الكم والكيف والجهة

التناقض

والاتحاد فيما عداها والنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة الحينية الممكنة العامة وللعرفية العامة الحينية المطلقة

التناقض ان يكون احد النقيضين موجبة والأخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان فى الصدق والكذب ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما فى الكم الخ كما مر ثم ان كانتا موجهتين يجب اختلافهما فى الجهة فان الضروريتين قد يكذبان معا كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شئ من الانسان بكاتب بالضرورة والممكنتان يصدقان معا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان قوله والاتحاد فيما عداها اى ويشترط فى التناقض اتحاد القضيتين فيما عدا الامور الثلاثة المذكورة اعنى الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد فى ضمن الاتحاد فى امور ثمانية قال قائل قوله والنقيض للضرورية اعلم ان نقيض كل شئ رفعه فنقيض القضية التى حكم فيها بالايجاب او السلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة وسلب كل ضرورة هو عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام وقد عرفت انه يلزم فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزم فعلية السلب وسلب دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح

ضرورة

للضرورية المطلقة والمطلقة العامة لازمة
لنقيض الدائمة المطلقة ولما لم يكن لنقيضها
الصريح وهو اللادوام مفهوم محصل معتبر
من القضايا المتعارفة قالوا النقيض الدائمة هو
المطلقة العامة ثم اعلم ان نسبة الحينية الممكنة
الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى
الضرورية فان الحينية الممكنة هي التي حكم فيها
بسلب الضرورة الوصفية اى الضرورة مادام الوصف
من الجانب المخالف فيكون نقيضا صريحا لما حكم فيه
بضرورة الجانب بحسب الوصف فقولنا بالضرورة
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا نقيضه ليس بعض
الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ونسبة
الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة
حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى
العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة
وذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة
مادام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنواني
فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه
وقوع الطرف المقابل في اوقات الوصف العنواني
وهذا معنى الحينية المطلقة المخالفة لهيئة
العرفية في الكيف فنقيض قولنا بالدوام كل
كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا قولنا ليس

بعض

بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب
بالفعل والمص لم يتعرض لبيان نقيض الوقتية
والمنتشرة المطلقتين من البسائط اذ لا يتعلق بذلك
غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والاقيسة
بخلاف باقي البسائط فتأمل قوله وللمركبة قد
علمت ان نقيض كل شيء رفعه فاعلم ان رفع المركب
انما يكون برفع احد جزئيه لا على التعيين بل على
سبيل منع الخلو اذ يجوز ان يكون برفع كلا جزئيه
فنقيض القضية المركبة نقيض احد جزئيه على
سبيل منع الخلو فنقيض قولنا كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما اى لا شيء
من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قضية منفصلة
مانعة الخلو وهي قولنا اما بعض الكاتب ليس بمتحرك
الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب
متحرك الاصابع دائما وانت تعلم بعد اطلاعك
على حقائق المركبات ونقائض البسائط تتمكن
من استخراج التفاصيل قوله ولكن في الجزئية
بالنسبة الى كل فرد فرد يعني لا يكفي في اخذ نقيض
القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيض جزئيها
وهما الكليتان اذ قد تكذب المركبة كقولنا بعض
الحيوان انسان بالفعل لا دائما وتكذب كلا
نقيضي جزئيها ايض وهما قولنا لا شيء من الحيوان

وللمركبة
المفهوم المردد
بين نقيضي الجزئين
ولكن في الجزئية
بالنسبة الى كل فرد
فرد

فصل العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقا الصدق والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول او التالي والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية

بانسان دائما وقولنا كل حيوان انسان دائما فح فطريق
اخذ نقيض المركبة الجزئية ان يوضع افراد الموضوع
كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ثم تردد
بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد
يقال في مثال المذكور كل حيوان اما انسان دائما
او ليس بانسان دائما وح فيصدق النقيض وهو
قضية حملية مردودة المحمول فقوله الى كل فرد اي
افراد الموضوع قوله طرفي القضية كان الطرفان هما
الموضوع والمحمول او المقدم والتالي واعلم ان العكس
كما يطلق على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق على القضية
الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق مجازي من قبيل
اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق قوله
مع بقا الصدق بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم
من صدقه صدق العكس لا انه يجب صدقهما في
الواقع قوله والكيف يعني ان كان الاصل
موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان
سالبة قوله انما تنعكس جزئية يعني ان الموجبة
سوا كانت كلية نحو كل انسان حيوان او جزئية
نحو بعض الحيوان انسان انما تنعكس الى الموجبة
الجزئية لا الى الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية
فظاهر ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق
عليه الموضوع كلا او بعضا تصادق المحمول و
الموضوع في هذا الفرد فيصدق الموضوع على

افراد

والالزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المقدم

افراد المحمول في الجملة واما عدم صدق الكلية فلان
المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع فلو
عكس القضية صار الموضوع اعم ويستحيل صدق
الاخص كليا على الاعم فالعكس اللازم الصدق في
جميع المواد هو الموجبة الجزئية هذا هو البيان في
الحمليات فقس عليه الحال في الشرطيات فقوله لجواز
عموم الخ بيان للجزء السلبي من الحصر المذكور اما
الايجاب فبديهي كما مر قوله والالزم سلب الشيء
عن نفسه تقريره ان يقال كلما صدق قولنا لا شيء من
الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان والا
صدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه
مع الاصل فنقول بعض الحجر انسان ولا شيء من
الانسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب
الشيء عن نفسه فهذا المحال منشاه هو نقيض
العكس لان الاصل صادق والهيئة منتجة فيكون
نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو
المط قوله لجواز عموم الموضوع وح يصح سلب
الاخص عن بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم عن
بعض الاخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس
بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس
بحيوان قوله او المقدم مثلا يصدق قد لا يكون

اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا

واما بحسب الجهة يعني ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة الخ قوله الدائمتان اي الضرورية الدائمة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة او دائما كل انسان حيوان صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والا فصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من الحيوان بانسان ما دام حيوانا فهو مع الاصل ينتج لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة او دائما هذا خلف

قوله والعامتان اي المشروطة العامة والعرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا فصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب ما دام متحرك الاصابع وهو مع الاصل ينتج قولنا بالضرورة او بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا هذا خلف

قوله والخاصتان اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ينعكسان الى الحينية المطلقة المقيدة باللادوام اما

انعكاسهما

واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة ... والوقتيتان والوجوديتان

انعكاسهما الى الحينية المطلقة فلانه كلما صدق الخاصتان صدقت العامتان وقد مر ان كلما صدقت العامتان صدق في عكسهما الحينية المطلقة واما اللادوام فلبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فلينتج نتيجة فيضم النقيض الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ما ينافي تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لا دائما اما صدق الجزء فقد ظهر مما سبق واما صدق الجزء الثاني اي اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل فلانه لو لم تصدق لصدق نقيضه وهو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما ثم نضمه مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل وهذا ينافي

الاولى

نقيض

النتيجة السابقة فيلزم من صدق اللادوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا فيكون اللادوام حقا وهو المط قوله والمطلقة العامة مطلقة عامة اى هذه القضايا الخمسة تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس لصدق بعض ب ج بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج هذا خلف قوله ولا عكس للممكنتين اعلم ان صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابى وبالفعل عند الشيخ ومعنى كل ج ب بالامكان على راى الفارابى هو ان كل ما صدق عليه ج بالامكان صدق عليه ب بالامكان ويلزم العكس ح وهو ان بعض ما صدق عليه ب بالامكان صدق عليه ج بالامكان وعلى راى الشيخ معنى كل ج ب بالامكان هو ان كل ما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالامكان ويكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق عليه ج بالامكان ولا شك انه لا يلزم من صدق الاصل صدق العكس مثلا اذ فرض انه مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان لا حمار وحمار بالامكان لا بالفعل فيصدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان فالمص لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر في العرف واللغة حكم بانه

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين

لاعكس

لاعكس للممكنتين قوله ينعكس الدائمتان دائمة اى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام صدق لا شئ من الحجر بانسان دائما والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما هذا خلف والعامتان عرفية عامة اى المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا صدق بالدوام لا شئ من ساكن الاصابع بكاتب ما دام ساكن الاصابع والا فصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع وهو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع هذا خلف قوله والخاصتان عرفية الخ اى العرفية الخاصة والمشروطة الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول اذا صدق لا شئ من الكاتب بساكن ما دام كاتبا لا دائما صدق لا شئ من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما في البعض اى بعض الساكن كاتب بالفعل اما الجزء الاول فقد مر بيانه من انه لازم للعامتين وهما اللازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم واما الجزء الثانى فلانه لو لا صدق لصدق نقيضه وهو لا شئ من الساكن بكاتب دائما وهذا مع

ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة والعامتان عرفية عامة والخاصتان عرفية لادائمة في البعض والبيان في الكل ان نقيض الاصل العكس مع الاص

ينتج المحال ولا عكس للبواقي بالنقض

اللادوام الأصل وهو ان كل كاتب ساكن بالفعل ينتج
لا شيء من الكاتب بكاتب دائما وانما لم يلزم اللادوام
في الكل لأنه قد يكذب في مثالنا هذا كل ساكن
كاتب بالفعل لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكاتب
دائما كالأرض قال المص السر في ذلك ان اللادوام
السالبة موجبة وهي لا تنعكس الا جزئية وفيه تأمل
اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطا بانعكاس
الأجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس
الموجهات الموجبة على ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان
الى الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني منهما وهو المطلقة
العامة السالبة لا عكس لها فتدبر قوله ينتج المحال فهذا
المحال اما ان يكون ناشئا عن الأصل او عن نقيض العكس
او عن هيئة تأليفهما لكن الأول مفروض الصدق
والثالث هو الشكل الأول المعلوم صحته وانتاجه
فتعين الثاني فيكون النقيض باطلا والعكس حقا
قوله ولا عكس للبواقي اي السوالب الباقية وهي
تسعة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة
العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيان
والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات قوله
بالنقض اي بدليل التخلف في مادة بمعنى انه
يصدق الأصل في مادة بدون العكس فنعلم بذلك
ان العكس غير لازم لهذا الأصل وبيان التخلف في
تلك القضايا ان اخصها وهي الوقتية قد يصدق

بدون

فصل عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيض الثاني اولا وعين الاول [illegible] مع مخالفة الكيف وحكم الموجبات

بدون العكس فانه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف
وقت التربيع لا دائما مع كذب بعض المنخسف ليس
بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف
قمر بالضرورة واذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في
الأخص تحقق في الأعم اذ العكس لازم للقضية فلو
انعكس الأعم كان العكس لازما للأعم والأعم لازم للأخص
ولازم اللازم لازم فيكون العكس لازما للأخص ايضا وقد
ثبت عدم انعكاسه هذا خلف وانما اخترنا في العكس
الجزئية لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من
سائر الموجهات واذا لم يصدق الأعم لم يصدق الأخص
بالطريق الأولى بخلاف العكس قوله تبديل نقيضي
الطرفين اي جعل نقيض الأول من الأصل جزءا ثانيا
ونقيض الثاني جزءا اولا مع بقاء الصدق اي ان كان
الأصل صادقا كان العكس صادقا مع بقاء الكيف اي
ان كان الأصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا
كان سالبا مثلا قولنا كل ج ب ينعكس بعكس
النقيض الى قولنا كل ما ليس ب ج وهذه طريقة
القدماء واما المتأخرون فقالوا عكس النقيض هو
جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الجزء الأول
ثانيا مع مخالفة الكيف اي ان كان الأصل موجبا
كان العكس سالبا وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق
كما مر فقولنا كل ج ب ينعكس الى قولنا لا شيء مما
ليس ب ج والمص لم يصرح بقولهم وعين الاول
ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف

هاهنا حكم السوالب في المستوى وبالعكس

الثاني لذكره سابقا فحيث لم يخالفه في هذا التعريف علم
اعتباره ههنا ايضا ثم انه بين احكام عكس النقيض
على طريقة القدماء اذ فيه غنية لطالب الكمال وترك
ما اورده المتاخرون اذ تفصيل الفوارق فيه وفيما فيه
لا يسعه المجال قوله هاهنا اي في عكس النقيض
قوله في المستوى يعني كما ان السالبة الكلية تنعكس
في العكس المستوى كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا
كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها
والجزئية لا تنعكس اصلا لصدق قولنا بعض الحيوان
لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان وكذلك
السبع من الموجهات اعني الوقتيتين والوجوديتين
والممكنتين والمطلقة لا تنعكس والبواقي تنعكس
على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوي
قوله وبالعكس اي حكم السوالب هاهنا حكم الموجبات
في المستوى فكما ان الموجبة في المستوى لا تنعكس الا
جزئية كذلك السالبة هاهنا لا تنعكس الا جزئية
لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع
ولا يجوز سلب الاخص عن عين الاعم كليا مثلا يصح لا شيء
من الانسان بلا حيوان ولا يصح لا شيء من الحيوان
بلا انسان لصدق بعض الحيوان لا انسان كالفرس
وكذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس
حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لا
دائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة
مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات

في المستوى

١٥

والبيان البيان
والنقض والنقض
وقد تبين انعكاس
الخاصتين من
الموجبة الجزئية
ههنا ومن
السالبة الجزئية
ثمة الى العرفية
الخاصة

في المستوى قوله والبيان البيان يعني كما ان المطالب
المذكورة في العكس المستوى كان يثبت بالخلف فكذا هاهنا
قوله والنقض النقض اي مادة التخلف هاهنا هي مادة التخلف
ثمة قوله وقد تبين انعكاس الخاصتين الخ اما انعكاس
الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوى الى
العرفية الخاصة فهو انه يقال متى صدق بعض ج ليس
ب ما دام ج لا دائما اي بعض ج ب بالفعل صدق
بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما اي بعض ب ج
بالفعل وذلك بدليل الافتراض وهو ان نفرض ذات
الموضوع اعني بعض ج د فد ب بحكم لا دوام
الاصل ود ج بالفعل لصدق العنوان على الذات
بالفعل على ما هو التحقيق فيصدق بعض ب ج بالفعل
وهو لا دوام العكس ثم نقول ليس د ج ما دام ب والا
لكان د ج في بعض اوقات كونه ب فيكون د ب
في بعض اوقات كونه ج لان الوصفين اذا تقارنا
في ذات تلك كل واحد منهما في زمان الآخر في الجملة وقد
كان حكم الاصل انه ليس ب ما دام ج هذا خلف فصدق
ان بعض ب اعني د ليس ج ما دام ب وهو الجزء الاول
من العكس فثبت من العكس بجلا جزئيه فافهم
واما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية
في عكس النقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقال اذا
صدق بعض ج ب ما دام ج لا دائما اي ليس بعض
ج ب بالفعل لصدق بعض ما ليس ب ليس ج
ما دام ليس ب لا دائما اي ليس بعض ما ليس ب

القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر

ليس ج بالفعل وذلك بالافتراض وهو ان تفرض ذات
الموضوع اعنى بعض ج د فد ج بالفعل على مذهب الشيخ
وهو التحقيق و د ليس ب بالفعل بحكم لادوام الأصل
وصدق بعض ماليس ب ج بالفعل وهو لزوم لادوا
العكس لأن الاثبات يلزم نفى النفى ثم نقول د ليس
ج مادام ليس ب والا لكان ج فى بعض الاوقات
كونه ليس ب فيكون د ليس ب فى بعض اوقات كونه
ج كما مر وقد كان حكم الأصل انه ب مادام ج هذا خلف
فصدق ان بعض ماليس ب وهو د ليس ج مادام
ليس ب وهو الجزء الأول من العكس فلبت العكس
بكلا جزئيه فتأمل قوله القياس قول اى مركب وهو
أعم من المؤلف اذ قد اعتبر فى المؤلف المناسبة بين
الأجزاء لأنه ماخوذ من الألفة صرح بذلك الشريف
المحقق فى حاشية الكشاف وح فذكر المؤلف بعد
القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام وهو متعارف
فى التعريفات وفى اعتبار التأليف بعد التركيب اشارة
الى اعتبار الجزء الصورى فى الحجة فالقول يشمل المركبات
التامة وغيرها كلها وبقوله مؤلف من قضايا خرج ما
ليس كذلك كالمركبات غير التامة والقضية الواحدة
المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها اما البسيطة فظاهر
واما المركبة فلأن المتبادر من القضايا الصريحة
والجزء الثانى من المركبة ليس كذلك اولأن المتبادر
من القضايا ما يعد فى عرفهم قضايا متعددة وبقوله
يلزم خرج الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما شئ
نعم يحصل منهما الظن بشئ وبقوله لذاته خرج
ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية

كقياس

فان كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستثنائى والا فاقترانى حملى او شرطى وموضوع المطلوب

كقياس المساواة نحو ا مساو لب و ب مساو لج
فانه يلزم من ذلك ان ا مساو ج لكن لا لذاته بل
بواسطة مقدمة خارجية هى ان مساوى المساوى
مساو وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجة
يرجع الى قياسين وبدونها ليس من أقسام الموصل بالذات
فاعرف ذلك والقول الأخر اللازم من القياس يسمى نتيجة
ومطلوبا قوله فان كان اى القول الأخر الذى هو النتيجة
والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته
هيئة الترتيب الواقع بين طرفيه سواء تحقق فى ضمن الايجاب
او السلب فانه قد يكون المذكور فى الاستثنائى نقيض
النتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس
بحيوان ينتج ان هذا ليس بانسان والمذكور فى القياس هذا
انسان وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولك فى المثال
المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان قوله فاستثنائى
لاشتماله على كلمة الاستثناء اعنى لكن قوله والا اى وان
لم يكن القول الأخر مذكورا فى القياس بمادته وهيئته وذلك
بان يكون مذكورا بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة
بدون المادة وكذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شئ من اجزاء
النتيجة المادية والصورية ومن هذا يعلم انه لو حذف قوله
بمادته لكان اولى قوله فاقترانى الاقتران حدود
المطلوب فيه وهى الأصغر والأكبر والأوسط قوله
حملى اى القياس الاقترانى ينقسم الى حملى وشرطى لأنه ان
كان مركبا من الحمليات الصرفة فحملى نحو العالم متغير
وكل متغير حادث فالعالم حادث والا فشرطى سواء

تركب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم
مضيء وكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او تركب من
الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا
وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما
والمص قدم البحث عن الاقتراني الحملي لكونه البسيط من
الشرطي قوله من الحملي اي من الاقتراني الحملي قوله يسمى
اصغر لكون الموضوع في الغالب اخص من المحمول واقل
افرادا منه فيكون المحمول اكبر واكثر افرادا قوله والمتكرر
اوسط لتوسطه بين الطرفين قوله وما فيه اي المقدمة
التي فيها الاصغر وتذكير الضمير نظرا الى لفظ الموصول
الصغرى لاشتمالها على الاصغر قوله الكبرى
لاشتمالها على الاكبر قوله الشكل الاول ويسمى اولا لان
انتاجه بديهي وانتاج البواقي نظري يرجع اليه فيكون
اسبق واقدم في العلم قوله فالثاني لاشتراكه مع
الاول في اشرف المقدمتين اعني الصغرى
فالثالث لاشتراكه مع الاول في اخص المقدمتين اعني
الكبرى قوله فالرابع لكونه في غاية البعد عن الاول
قوله وفصلتها لتعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر
وذلك لان الحكم في الكبرى ايجابا كان او سلبا انما هو على ما
يثبت له الاوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم
في الصغرى بان الاصغر يثبت له الاوسط بالفعل فلم

يلزم